AL-QANATIR
INTERNATIONAL JOURNAL OF ISLAMIC STUDIES
eISSN: 2289-9944
Vol. 30. No. 1. April Issue (2023)

THE EXTENT OF COMMITMENT OF KUWAITI ISLAMIC BANKS TO INVESTMENT CONTROLS IN ISLAMIC SUKUK ACCORDING TO THE ACCOUNTING AND AUDITING ORGANIZATION FOR ISLAMIC FINANCIAL INSTITUTIONS: A FIELD STUDY

مدى التزام المصارف الإسلامية الكويتية بضوابط الاستثمار في الصكوك الإسلامية وفقا لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية: دراسة ميدانية

Waleed Kh J S R Alazmi [i], Aznan Hasan[ii], Ashurov Sharofiddin[iii] & Habeebullah Zakariyah[iv]

[i] (*Corresponding author*). PhD Student, Institute Of Islamic Banking And Finance (IIBF), International Islamic University Malaysia. almlaby@hotmail.com
[ii] Professor, Institute Of Islamic Banking And Finance (IIBF), International Islamic University Malaysia (IIUM). haznan@iium.edu.my
[iii] Assistant Professor, Institute Of Islamic Banking And Finance (IIBF), International Islamic University Malaysia. ashurovsharaf@gmail.com
[iv] Assistant Professor, Institute Of Islamic Banking And Finance (IIBF), International Islamic University Malaysia. habzak@iium.edu.my

Abstract

This research aims to identify the extent of commitment of Kuwaiti Islamic banks to investment controls in Islamic sukuk. This research is considered one of the field research in which the researcher relied on the descriptive analytical and inductive method by collecting information from the available sources to test the study hypotheses. The study population may consist of all five Kuwaiti Islamic banks listed in the Kuwait Financial Market. As for the study sample, (74) respondents were selected from banking operations managers, financial managers, heads of departments, workers in finance, investment and risk management departments, and employees at various administrative levels in Kuwaiti banks. The questionnaire was used as a tool for collecting primary data. The results showed that Kuwaiti Islamic banks adhere to the investment controls in Islamic instruments (Murabaha, Mudaraba and Musharaka) to a high degree. In light of this, appropriate recommendations were presented that would deal with an issue related to the commitment of Kuwaiti Islamic banks to the controls of investment in Islamic sukuk.

Keywords: *Kuwaiti, Islamic Banks, Investment, Controls, Sukuk.*

ملخص البحث

يهدف هذا البحث إلى التعرف على مدى التزام المصارف الإسلامية الكويتية بضوابط الاستثمار في الصكوك الإسلامية، يعتبر هذا البحث من الأبحاث الميدانية التي اعتمد فيها الباحث على المنهج الوصفي التحليلي والاستقرائي وذلك بجمع المعلومات من المصادر المتوفرة لاختبار فرضيات الدراسة. وقد تكون مجتمع الدراسة من جميع المصارف الإسلامية الكويتية المدرجة في سوق الكويت المالي، والبالغ عددها خمسة مصارف. أما

	عينة الدراسة فتم اختيار (٧٤) مستجيباً من مديري العمليات المصرفية والمديرين الماليين ورؤساء الأقسام والعاملين في دوائر التمويل والاستثمار وإدارة المخاطر والموظفين في مختلف المستويات الإدارية في المصارف الكويتية، وتم استخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات الأولية، وأظهرت النتائج أن المصارف الإسلامية الكويتية تلتزم بضوابط الاستثمار في الصكوك الإسلامية (المرابحة والمضاربة والمشاركة) وبدرجة مرتفعة. وفي ضوء ذلك تم تقديم التوصيات المناسبة والتي من شانها التعاطي مع موضوع يتعلق بالتزام المصارف الإسلامية الكويتية بضوابط الاستثمار في الصكوك الإسلامية. الكلمات المفتاحية: المصارف الإسلامية الكويتية، ضوابط الاستثمار، الصكوك.

المقدمة

تعتبر الصكوك الإسلامية أداة من أدوات التمويل الإسلامي المتبعة كأسلوب بديل عن أساليب التمويل التقليدي كالقروض التي تمنحها المصارف التجارية، فالصكوك الإسلامية هي اتجاه من الاتجاهات الجديدة وغير المألوف التي تقوم على مبادئ وصيغ التمويل الإسلامي الذي تنتهجه المصارف الإسلامية عند ممارسة الأعمال المصرفية.

وقد انتشرت الصكوك الإسلامية وبشكل كبير نتج عنه العديد من الأسئلة لدى القائمين على المصارف التقليدية، وتركزت هذه الأسئلة على ماهية وحقيقة هذه الصكوك والتي تأخذ شكلا من أشكال التمويل بالصبغة الإسلامية ويحقق رؤية ورسالة المصارف الإسلامية.

وبما أن ضوابط الاستثمار في الصكوك الإسلامية تمثل منهج فكري إسلامي متطور في العمل المصرفي المنظم من اجل تحقيق أهداف المصرف وغاياته، فأن تطبيق الضوابط المتعلقة بالعمل المصرفي الإسلامي يلزمه توجهات متكاملة تضم طرقاً وأساليب واضحة للوصول إلى النتائج التي ترغب هذه المصارف تحقيقها في ضوء وجود متغيرات داخلية وخارجية تؤثر على أداءها.

ويعد قطاع المصارف الإسلامية من أهم القطاعات الخدمية التي تؤثر في بيئته الاقتصادية، كما يعد تحسين العائد على الاستثمار هدفاً إستراتيجياً كبيراً للقطاع المصرفي بشكل عام، الأمر الذي يتطلب تحقيق مستويات عالية في نوعية الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء بحيث تلبي حاجاتهم ورغباتهم الائتمانية.

لذلك جاءت هذه الدراسة لمعرفة مدى التزام المصارف الإسلامية الكويتية بضوابط الاستثمار في الصكوك الإسلامية وبيان أهميتها الكبيرة كركيزة أساسية لتحسين العائد على الاستثمار في هذه المصارف. تتمثل حدود البحث المكانية في جميع المصارف الإسلامية الكويتية المدرجة في سوق الكويت المالي، والبالغ عددها خمسة مصارف هي: البنك الأهلي المتحد، بنك الكويت الدولي، بنك التمويل الكويتي، بنك بوبيان،

بنك وربة. وبناء على ذلك، فإن الالتزام بضوابط الاستثمار في الصكوك الإسلامية بمتطلباتها المختلفة تتحقق بالاعتماد على النهج الإسلامي الذي يمثل مجموعة من الممارسات والأنشطة المستندة على تحديد توجهات المصارف الإسلامية الكويتية طويلة الأمد وضمن رؤى وآفاق إسلامية قادرة على تحقيق أهدافها.

مشكلة البحث

في البداية فقد كانت أولوية الأهداف التي تحاول المصارف الإسلامية تحقيقها، هو دعم عمليات التنمية الاقتصادية من خلال القيام بالمشاركة، الإجارة، الاستصناع وغيرها من المبادلات التجارية الحقيقة، ولكن بعد ظهور الصكوك الإسلامية المنظمة قامت المصارف الإسلامية بالتراجع عن هذه الأهداف، لتحل محلها أهداف أخرى تتمثل بتحقيق الأرباح بتقديم النقد الحاضر مقابل أكثر منه في الذمة، مع القيام بتوسيط السلع للأثر الواضح الذي تحدثه عند ممارسة الأنشطة الحقيقية أو التي تسهم بتوليد القيمة المضافة للاقتصاد، فأصبحت الصكوك الإسلامية احد أهم الأسباب في تراجع المصارف الإسلامية عن أهدافها، وباتت سبب في قيام البعض من المسلمين وغير المسلمين في شن حملات تشكيك في الجدوى من عمليات التمويل بالصيغ الإسلامية، وتم طرح العديد من الأسئلة التي تدور حول الفروق الحقيقية بين الصكوك الإسلامية وبين الأنشطة التي تمارسها المصارف التقليدية بالتمويل الربوي (الرشيدي، ٢٠١٥).

ومن هذا المنطلق فان مشكلة الدراسة تتمحور حول الانتشار السريع للصكوك الإسلامية، التي أضحت أحد وسائل وأدوات التمويل التي تنفرد بها المصارف الإسلامية وأصبحت هناك أنشطة مختلفة ترتبط بعمل هذه المصارف، كما فتحت مجالاً كبيراً لطرح الآراء وتقديم اجتهادات البعض منها مؤيد والبعض الآخر معارض. وبناءً على ما تقدم فأن مشكلة الدراسة تتحدد من خلال التعرف على مدى التزام المصارف الإسلامية الكويتية بضوابط الاستثمار في الصكوك الإسلامية.

اسئلة البحث

١. ما مدى التزام المصارف الإسلامية الكويتية بضوابط الاستثمار في صكوك المرابحة كأحد صيغ الصكوك الإسلامية؟
٢. هل تلتزم المصارف الإسلامية الكويتية بضوابط الاستثمار في صكوك المضاربة كأحد صيغ الصكوك الإسلامية؟
٣. كيف تلتزم المصارف الإسلامية الكويتية بضوابط الاستثمار في صكوك المشاركة كأحد صيغ الصكوك الإسلامية؟

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث من كون موضوع الصكوك الإسلامية يعتبر أداة من الأدوات التي تستخدم بالتمويل المصرفي، إذ يرتبط موضوع هذه الصكوك بشكل كبير بالعمليات المالية التي تقدم فيها المصارف الإسلامية النقود والأموال التي تعد الجوهر الحقيقي للعمليات التبادلية في عالم المال والاقتصاد، حاليا وبما يترتب عليها من التسهيلات الممنوحة لعملية التمويل لعملاء المصارف الإسلامية التي يجب عليها الالتزام بضوابط الاستثمار في هذه الصكوك التي تعتبر من المواضيع التي لها أهمية كبيرة، حيث أن الضرورة تتطلب التوسع في الالتزام بتطبيق ضوابط الاستثمار فيها، والاستفادة منها في تطوير الممارسة الاقتصادية لتحسين وتطوير الصيغ والأدوات الاستثمارية الإسلامية.

أما الجهات المستفيدة من هذه الدراسة فهي المصارف الإسلامية الكويتية والبنك المركزي الكويتي الذي يمكن أن يستفيد من نتائج الدراسة بوضع السياسات وما تتضمنه من قوانين وتعليمات وأنظمة رقابية تساهم في زيادة الاستثمار في الصكوك الإسلامية.

أهداف البحث

١. التعرف على مدى التزام المصارف الإسلامية الكويتية بضوابط الاستثمار في صكوك المرابحة كأحد صيغ الصكوك الإسلامية.
٢. التعرف على مدى التزام المصارف الإسلامية الكويتية بضوابط الاستثمار في صكوك المضاربة كأحد صيغ الصكوك الإسلامية.
٣. التعرف على مدى التزام المصارف الإسلامية الكويتية بضوابط الاستثمار في صكوك المشاركة كأحد صيغ الصكوك الإسلامية.

فرضيات البحث

يحاول هذا البحث اختبار الفرضيات التالية:

١. أن المصارف الإسلامية الكويتية لا تلتزم بضوابط الاستثمار في صكوك المرابحة كأحد صيغ الصكوك الإسلامية.
٢. أن المصارف الإسلامية الكويتية لا تلتزم بضوابط الاستثمار في صكوك المضاربة كأحد صيغ الصكوك الإسلامية.
٣. أن المصارف الإسلامية الكويتية لا تلتزم بضوابط الاستثمار في صكوك المشاركة كأحد صيغ الصكوك الإسلامية.

منهجية البحث

يعتبر هذا البحث من الأبحاث الميدانية التي اعتمد فيها الباحث على المنهج الوصفي التحليلي والاستقرائي وذلك بجمع المعلومات من المصادر المتوفرة لاختبار فرضيات الدراسة، وكذلك المنهج التحليلي للبيانات الكمية، وذلك بهدف التعرف على مدى التزام المصارف الإسلامية الكويتية بضوابط الاستثمار في الصكوك الإسلامية (المرابحة، المضاربة، المشاركة). والاستناد الى المنهج الاستقرائي من خلال صياغة فرضيات الدراسة بناء على النظريات والدراسات السابقة المفسرة للالتزام المصارف الإسلامية بضوابط الاستثمار في الصكوك.

مجتمع البحث والعينة

يتكون مجتمع البحث من جميع المصارف الإسلامية الكويتية المدرجة في سوق الكويت المالي، والبالغ عددها خمسة مصارف، حسب ما ورد في (النشرة السنوية الصادرة عن البنك المركزي الكويتي، ٢٠٢١)، هي: البنك الأهلي المتحد، بنك الكويت الدولي، بنك التمويل الكويتي، بنك بوبيان، بنك وربة. أما العينة فتكونت من (٧٤) مستجيب من مديري العمليات المصرفية والمديرين الماليين ورؤساء الأقسام والعاملين في دوائر التمويل والاستثمار وإدارة المخاطر والموظفين في مختلف المستويات الإدارية في المصارف الكويتية، وتم اختيار عينة عشوائية من خلال توزيع ما معدله (٢٠) استبانة في كل مصرف من هذه المصارف بفروعها المنتشرة في محافظات الكويت الستة، حيث بلغ عدد الاستبانات الموزعة (١٠٠) استبانة. وقد تم استرداد (٧٤) استبانة وبنسبة (٧٤٪) من إجمالي الاستبانات الموزعة تم إخضاعها جميعها للتحليل الإحصائي.

أداة الدراسة والصدق والثبات

تم تطوير استبانة تغطي الفرضيات التي استندت عليها، وباستخدام عبارات تقييميه لتحديد أهمية إجابات العينة التي تم الاعتماد عليها لتعبئة الاستبانات، كما تم عرض الاستبانة على عدد من الأساتذة يعملون في جامعات مختلفة، وبعض الخبراء الممارسين والمختصين بدراسات المصارف والمالية وتم الأخذ بمقترحاتهم وتوصياتهم حول الفقرات الواردة بها وتم أجراء التعديلات اللازمة على فقراتها،كذلك تم اختبار مدى الاعتمادية على هذه الأداة باستخدام معامل كرونباخ ألفا وبلغ (٩١٪) وهي نسبة ممتازة.

الدراسات السابقة

هدفت دراسة (Mohammed, 2012) إلى التعرف على واقع الصيرفة الإسلامية ومستقبلها ضمن الأطر الاقتصادية العالمية، وقد تناولت الدراسة الوضع الاقتصادي العالمي وعلاقته بالصيرفة الإسلامية، وواقع المصارف الإسلامية وخصائصها الأساسية، ومستقبل الصيرفة الإسلامية ضمن المشهد الاقتصادي العالمي، وبينت الدراسة أن هناك طلباً متنامياً على الخدمات المالية الإسلامية في مختلف أنحاء العالم، وذلك بعد

النجاحات التي حققتها الصناعة المصرفية الإسلامية خلال العقود الماضية، وإدراك دورها الهام في المسرح الاقتصادي العالمي.

واقترحت دراسة البلتاجي (٢٠١٥) بعض الأسس والمعايير لتقييم أداء وسائل الاستثمار في البنوك الإسلامية (بصيغة المرابحة، والمضاربة، والمشاركة)، وخلصت إلى أن صيغة المرابحة هي صيغة مفضلة عند المصارف الإسلامية وعند العملاء الذين يتعاملون بها، وتبين بالمقابل محدودية استخدام صيغة المضاربة في التمويل والسبب ذلك هو ارتفاع المخاطر بها، مع استخدامها بشكل كبير في مجال صناديق الاستثمار، وتبين أيضا محدودية استخدام أسلوب المشاركة في التمويل والسبب بذلك هو إرتفاع المخاطر المرتبطة بها وعدم استيعاب تطبيقها من قبل الكثير من العاملين والمتعاملين، مع تركز استخدامها لتمويل قطاع الشركات.

هدفت دراسة أحمد، (٢٠١٨) إلى التعرف على واقع تطبيق المصارف لمعيار لمرابحة والمرابحة للآمر بالشراء الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية بالبحرين، وبينت النتائج أهمية إيجاد الآلية المشتركة بين هيئة المحاسبة والمراجعة وبين بنك السودان المركزي ومجلس المحاسبين والمراجعين القانونيين من اجل متابعة تطبيق المصارف ومعالجتاه للمخاطر التي تحيط بصيغة المرابحة وتحديداً مشكلة الانفلات الزمني، بالإضافة إلى انه تبين أهمية تطوير هذا المعيار ليكون قادراً على استيعاب كافة المعالجات المحاسبية لتلبية احتياجات مستخدمي التقارير المالية.

هدفت دراسة ربابعة، وكيوان (٢٠١٨) توليد النقود في المصارف الإسلامية، وبينت الدراسة الأحكام الشرعية في توليد النقود المتأتية من الودائع وتم إيضاح الآراء الفقهية من المعارضين والمؤيدين لتلك العملية، وخلصت إلى أن البنوك الإسلامية التي تقوم بتمويل المشاركة والمضاربة تكون قدرتها على توليد النقود أقل من قدرة البنوك التقليدية، وتكون أضرارها أقل على الاقتصاد الوطني في حال قيامها بتوليد النقود؛ لكون التمويل يساعد على زيادة الإنتاج الحقيقي في مقابل قيامها بتوليد النقود، مما يؤدي إلى إحداث حالة من التوازن بين الجانب السلعي والجانب النقدي، على العكس مما تقوم بأدائه المصارف التقليدية.

هدفت دراسة Mashal (2019) إلى التعرف على أهمية المالية الإسلامية في النظام المالي العالمي، والتحقق في ظاهرة التمويل الإسلامي القائم على الشريعة، وبينت الدراسة هناك الكثير من الجوانب المتعلقة بعولمة التمويل الإسلامي، ومنها قضية انتشار العمليات المصرفية الإسلامية في الكثير من دول العالم، كذلك تبين أهمية اعتماد الفقه الإسلامي والتمويل والمعايير العالمية والتكامل للتمويل الإسلامي، وبينت الدراسة أن هناك عدد من العقبات التي تواجه التمويل بالصيغة الإسلامية والتكامل المالي.

هدفت دراسة دماج (٢٠١٩)، بعنوان: صناعة التمويل الأصغر وأثرها على المجتمع: دراسة تطبيقية في اليمن. بيان أثر صناعة التمويل الأصغر على المجتمع، وذلك من خلال دراسة تطبيقية في اليمن، وقد أشارت هذه الدراسة إلى أن صناعة التمويل الأصغر تؤثر على المجتمع عندما تتوافق مع صدور قرار الأسواق المالية الذي صدر عن مجمع الفقه الإسلامي الدولي، وتبين أهمية وجود معايير شرعية إسلامية مثل معيار بيوع

السلع الدولية ومعيار المؤشرات الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وأشارت إلى أهمية الأدوات التحوطية التي يحرص عليها المديرين والمستثمرين، بالإضافة إلى أن الجهود المبذولة من قبل الهيئات الشرعية من تأصيل الخيارات والبدائل المشروعة من اجل صناعة التمويل الأصغر التي ينبغي أن تكون ضمن الضوابط الشرعية أو القواعد المالية العامة لإبرام العقود. وقد أوصت هذه الدراسة بالتأكيد على أهمية صناعة التمويل الأصغر على المجتمع. وقد أفاد الباحث من خلال مطالعة هذه الدراسة في أنها تناولت صناعة التمويل الأصغر وأثرها على المجتمع: دراسة تطبيقية في اليمن، والدراسة الحالية تقوم على قياس النية السلوكية لمديري البنوك تجاه استثمارات البنوك الإسلامية في الصكوك: دراسة حالة في البنوك الإسلامية الكويتية.

ركزت الدراسات السابقة على تفضيلات المصارف الإسلامية نحو الإستثمار في الصكوك وإبراز الطرق المختلفة لتطوير منتجات الصكوك بما يتناسب مع إحتياجات العملاء، إلا إن هذه الدراسات اغفلت بحث مدى إلتزام المصارف الإسلامية بضوابط الإستثمار في الصكوك الإسلامية. لسد هذه الفجوة سعت الدراسة الى بحث مدى التزام المصارف الإسلامية الكويتية بضوابط الإستثمار في ثلاثة صيغ للصكوك الإسلامية ممثلة في صكوك المرابحة والمضاربة والمشاركة.

مفهوم الصكوك

لقد ازدادت توجهات العديد من الاقتصاديات العالمية نحو نيل نصيب أكبر من رؤوس الأموال والتمويلات الإسلامية، وذلك بتطوير آليات مختلفة يتم من خلالها القيام بممارسة الأعمال المصرفية لتكون متوائمة ومتوافقة مع أعمال وأحكام الشريعة الإسلامية السمحة، كما نال موضوع طرح خدمات المال من المصارف والبورصات والأسواق المالية تحت شعار "معاملات بالحلال" القبول لدى المسلمين من المستثمرين وأصحاب رؤوس الأموال منهم ومنها الصكوك الإسلامية، وقد اتخذت العديد من الدول العربية والإسلامية من العمل بهذا المجال مثل السعودية والبحرين وإندونيسيا وماليزيا التي أصبحت عاصمة العالم في المعاملات التي تتخذ من صيغ التمويل الإسلامي أسلوبا ليمتد ويشمل دولاً غير إسلامية أخرى وذات اقتصاديات كبرى مثل الهند وسنغافورة وروسيا والمملكة المتحدة (الدماغ، ٢٠١٢: ١٣١).

تشير الصكوك أو التوريق الإسلامي، إلى العملية التي يتم من خلالها القيام بإصدار الوثائق أو الشهادات المالية المتساوية بالقيمة، والتي تمثل مجموعة من الحصص الشائعة في ملكية الموجودات سواء كانت منافع أو حقوق أو أعيان أو خليط من الأعيان والمنافع والنقود والديون، وقائمة بشكل فعلي أو أن يتم إنشاؤها من الحصيلة النهائية للاكتتاب، وهي تصدر حسب أحكام ونصوص العقد الشرعي (مدحت، ٢٠١٥: ٢٤٦).

تعرف الصكوك بأنها عبارة عن أوراق مالية لها مدة زمنية تكون قابلة للتداول، ويتم تثبت الملكية لحاملها من أصل يكون مولد للدخل بشكل دوري. الصك في اللغة: الذي يكتب للعهدة، أو كتاب الإقرار

بالمال، أو الذي يكتب في المعاملات. وبالتالي فهو ورقة مكتوبة تثبت لحاملها أو صاحبها حقاً في مال، وفى اصطلاح الفكر المالي التقليدي يطلقون لفظ الصك كأحد الأوراق المالية. عليه يمكن تعريف الصكوك كأوراق مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية، تعطي لحاملها ملكية حصة في مشروع منجز أو قيد الإنشاء والتطوير أو في استثمار معيّن. وتتميز عن الأوراق المتداولة الأخرى في السوق بما يلي: (بدوي، ٢٠٠٧)

١. أن مخاطرها متدنية بالمقارنة مع الأسهم، حيث أن سعر هذه الأوراق في أثناء تداولها قليل التغير، لذلك فان حاملها يمكنه الحصول على سيولة نقدية بعد بيعها في أسواق التداول بأي وقت دون حصول الخسارة.
٢. إن الصكوك تنتهي باسترداد حامله لرأس المال بنهاية المدة الزمنية المحددة للصك وفي تطبيقاته الصحيحة، ولا يكون ذلك على أساس الضمان، أي أن مصدر الصك يضمن رأسماله.
٣. أن إيراداتها قابلة للتوقع بالمقارنة مع الأسهم، حيث أن الدخل الدوري المتحقق لحامل الصك يكون مصدره الأصل أو الاستثمار، ويولد التدفقات النقدية الثابتة مثل الإيجارات المتحققة بشكل دوري في الصك الذي يكون الأساس إصداره كأصول مؤجرة، وهناك أنواع من الصكوك التي يكون الدخل الدوري ومصادر متحققة له وتضمن الاستقرار النسبي بحيث تجعل الصك قابل للتوقع.
٤. بموجب الصكوك يتحمل الطرفان كافة الأعباء والتبعات التي تترتب على ملكية الموجودات المتمثلة في الصك، سواء كانت هذه الأعباء عبارة عن مصاريف استثمارية أو مصروفات الصيانة.
٥. أن الصكوك تمثل حصة شائعة في الملكية الحقيقية، وهي تصدر على أساس أحكام العقد الشرعي، مع تحمل الطرفان للمخاطر الناجمة عن العملية الاستثمارية بشكل كامل.
٦. تشترك الصكوك في استحقاقها للربح بالنسبة التي تم تحديدها، ويتم تحمُّل الخسارة بمقدار حصة الصك، ويتم منع صاحبه من الحصول على النسبة المحددة بشكل مسبق من قيمة الصك الاسمية أو على المبلغ المقطوع.

ويرى الباحث أن الصكوك هي القيام بإصدار الأوراق المالية القابلة للتداول، والتي تكون مستندة إلى وعاء يشمل أصول يتم تحويل ملكيتها من خلال علية بيع من المالك الأول الذي يقوم بتوليد الأصل إلى شركة لها هدف خاص تسمى مصدر الصك حيث تقوم بشراء هذه الأصول بالقيمة النقدية، ويتم دفع ثمنها إلى البائع من خلال الحصيلة الكلية للصكوك الصادرة عن الشركة.

أنواع صكوك الاستثمار وفقا لمعيار هيئة المحاسبة والمراجعة

وهذه الأنواع من الصكوك تتمثل بالأدوات المالية الاستثمارية الإسلامية والطرق والأساليب التي تتبعها المصارف الإسلامية الكويتية في توظيف مواردها المالية المتاحة لها بكفاءة عالية وبعوائد مالية عالية، وذلك

وفق الصيغ الإسلامية التي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وأهم هذه الأدوات الاستثمارية (المرابحة، المضاربة، المشاركة)، وفيما توضيح بسيط لهذه الأدوات:

أولا: صكوك المرابحة

والمرابحة تعني الزيادة، والربح هو نمو العمليات التجارية التي ينتج عنها بيع سلعة بالسعر الذي تم شراؤها به وزيادة عليها هامش ربح، وهي إحدى أنواع البيع التي تم إقرارها في الشريعة الإسلامية (الجلف، ٢٠١٦: ٢٥). وتقسم المرابحة بالتعاملات المصرفية الإسلامية إلى نوعين هما:

أ. عمليات المرابحة الداخلية: وهذا النوع من المرابحة يكون وفقا لطلب العميل عند قيامه بشراء سلعة معينة يقوم بتحديدها بنفسه في الطلب الذي يقدمه مع بيان السعر أو الثمن التقديري للشراء وذلك اعتماداً على تقديم عرض سعر أو تقديم فاتورة مبدئية باسم البنك مع توضيح للطريقة التي سيتم بموجبها التسديد للمبلغ الممنوح حيث يكون التسديد أما بشكل نقدي أو البيع الأجل (البشير، ٢٠١٥، ص٤٣)

ب. عمليات تمويل المرابحة الخارجية للآمر بالشراء: يتشابه هذا النوع من عمليات المرابحة في أسلوب تنفيذه مع عمليات الاعتمادات المستندية التي تقوم بتنفيذها البنوك التقليدية، ولكن الفرق الأساسي يكون بأن البنك الإسلامي يكون طرفاً مباشراً وليس طرفاً وسيطاً، وهذا يعزز التعاملات الإيجابية في مجال التمويل، أما آلية العمل في تمويل المرابحة الخارجية للآمر بالشراء فيكون من خلال عملية مرابحة للآمر بالشراء مع إلزام العميل بالوعد، ومن خلال عملية مرابحة إلى الآمر بالشراء مع عدم إلزام بالوعد (أحمد، ٢٠١٨، ص٦١).

ثانيا: صكوك المضاربة

المضاربة هي أوراق مالية تطرح مثل بحيث يحصل حملة صكوك المضاربة على جزء من الربح، والمضارب (مدير العملية) يحصل على الجزء الآخر، أما الخسارة العادية التي لم يتسبب فيها مدير المضاربة فيتحملها حملة الصكوك، فهي وثائق يصدرها المضارب أو وسيط مالي ينوب عنه، بقصد استغلالها باستثمار حصيلتها في مشروع معين أو نشاط خاص، أو في مجموعة النشاطات التي يختارها المضارب على أساس عقد المضاربة الشرعية، وتحدد نشرة إصدار هذه الصكوك طبيعة المشروع أو نوع النشاط الذي تستثمر فيه حصيلة الصكوك ومدة هذا الاستثمار، والأرباح المتوقعة منه وطريقة توزيعها بين المضارب وحملة الصكوك، وصكوك المضاربة تمثل حصصاً شائعة في ملكية موجودات المضاربة بعد قفل باب الاكتتاب وبدء عملية الاستثمار وحتى تاريخ تصفية المضاربة (حسان، ٢٠١٨: ٧٠).

ثالثا: صكوك المشاركة

والمشاركة هي صيغة يدخل بموجبها المصرف الإسلامي بصفة الشريك الممول في احد المشروعات ذات الدخل المتوقع، وذلك بموجب اتفاق يتم إبرامه مع شريك بحيث يحصل المصرف على حصة معينة من صافي الدخل الذي يتحقق بالفعل، مع حقه بالاحتفاظ بجزء من الدخل متفق عليه وتخصيصه لمن الجل تسديد الأصل الذي قدمه المصرف من التمويل، أي أن ناتج الدخل يتم تقسيمه إلى حصة المصرف كعائد للتمويل، وحصة العميل الشريك وحصة تسديد أصل التمويل (الجلف، ٢٠١٦: ٢٨).

ضوابط الاستثمار في الصكوك الإسلامية

لقد أدى التزايد في قوة الأدوات الاستثمارية الإسلامية في العمليات المصرفية والاقتصادية المختلفة، إلى ظهور الصكوك الإسلامية كإحدى هذه الأدوات التي تمكنت من اختراق الأسواق المالية في العالم واستقطاب الأعداد الكبيرة من المستثمرين ليس في العالم الإسلامي فقط وإنما من دول العالم المختلفة في آسيا وأوروبا وأمريكا، حيث باتت الصكوك التي توازي السندات التي يتم التعامل معها في الاستثمارات المصرفية التقليدية متاحة للأفراد والحكومات والشركات (نقاشي، ٢٠٠٦).

وتقوم المصارف الإسلامية بالتعامل مع العديد من الخدمات المالية وتقدم التسهيلات والصيغ الحلال، فهذه المصارف تقدم عمليات متنوعة الغاية منها دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والاستثمار الإسلامي يأتي من أولويات الأعمال التي تؤديها وبطرق عديدة وأساليب متميزة بهدف تحقيق الربح الحلال، ومن أبرز هذه الصيغ المرابحة والمضاربة والمشاركة (البشير، ٢٠١٥: ٤٧).

وقد رافق التوسع في استخدام الصكوك الإسلامية وانتشارها الكبير، أن رافقها دعوات كثيرة من قبل المتعاملين في القطاع المصرفي إلى زيادة الإقبال على إصدار هذه الصكوك وبعوائد مالية وأرباح كبيرة، وأدت أيضا إلى جذب الأعداد الإضافية من المستثمرين، بهذه الصكوك على اعتبار أنها أداة مهمة من أدوات التمويل الناجحة التي تضيف قيمة مضافة للمتعاملين بها، سواء للأفراد أو الحكومات، أو كبرى الشركات (مدحت، ٢٠١٥: ٢٤١)

كذلك فقد نالت فكرة وأسلوب التمويل الإسلامي الذي تطبقه المصارف الإسلامية في تأدية أعمالها، الاعتراف الواسع بين الأوساط الأكاديمية وباتت حقلاً مهما من حقول علم الاقتصاد الجديدة في الكليات والجامعات في مختلف دول العالم، كما تعززت انطلاقة المصارف الإسلامية بشكل قوي بقيام صندوق النقد الدولي بالاعتراف بالمؤشرات المالية الإسلامية، وتأسيس هيئة خاصة تهتم بالمعايير المالية المتعلقة بالتمويل الإسلامي واستحداث معايير أيضا بالصيرفة الإسلامية، كما يعتبر إنشاء الصناديق الاستثمارية الإسلامية بداية جديدة وطموحة نحو توسع عمل المصارف الإسلامية (الجلف، ٢٠١٦: ٧١).

وهناك مجموعة من الضوابط الشرعية التي اقرتها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والتي يجب مراعاتها عند الاستثمار من خلال الصكوك والأدوات الاستثمارية الإسلامية الأخرى، وهي: (وحيد، ٢٠١٠: ٢٧٣-٢٧٤).

١. القيام بتحديد المواصفات للبضاعة من الوزن أو العدد أو الكيل أو الوصف بحيث يكون هذا التحديد لمواصفات البضاعة نافي للجهالة.
٢. أن يتم إعلام المشتري الثاني بالثمن الأول الذي تم شراء البضاعة به والتي قام البائع الثاني بشرائها من المشتري الأول.
٣. أن يكون مقدار وهامش الربح معلوم لأن بعضاً من ثمن البضاعة سواء كان مبلغ مالي محدد أو نسبة من ثمن البضاعة هو معلوم.
٤. يجب أن تكون كافة البنود الواردة في العقد الأول صحيحة.
٥. يجب أن لا يكون ثمن البضاعة في العقد الأول مقابل بجنسه من أموال الربا.

أن يتم الاتفاق بين الطرفين على بقية الشروط التي تمت بها المواعد ة مثل الزمان والمكان وكيفية تسليم البضاعة.

تحليل البيانات واختبار الفرضيات

فيما يلي المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية التي تم التوصل إليها:

ت	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	الترتيب
١	هناك وضوح ومكاشفة بين المصرف والعميل حول ما تم الاتفاق عليه عند شراء البضاعة حسب التمويل الإسلامي	3.82	.683	مرتفعة	٣
٢	يلتزم المصرف بالقواعد الشرعية العامة المتعلقة بضمان الخسارة في الظروف المتغيرة بعد تملك السلعة	3.64	.699	متوسطة	٥
٣	يقوم المصرف بتحليل ودراسة جميع البيانات المالية التي يقدمها العميل بشكل يتوافق مع الشريعة الإسلامية	3.72	.613	مرتفعة	٤

٤	يدرس المصرف جميع الظروف التي تؤثر على عملية المرابحة سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو تجارية الحالية منها والمستقبلية	3.98	.635	مرتفعة	٢
٥	يتقيد المصرف بالحضور عند استلام العميل للبضاعة لتعزيز الجوانب الإيجابية في التعامل المصرفي الإسلامي	4.01	.627	مرتفعة	١
٦	يطبق المصرف إجراءات تأخذ بعين الاعتبار مقدار الضرر الفعلي من عملية المرابحة للآمر بالشراء في حالة إلزام العميل بالوعد	3.61	.711	متوسطة	٦
	ضوابط الاستثمار في صكوك المرابحة	3.79	مرتفعة		

الجدول ١ : المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمدى التزام المصارف الإسلامية الكويتية بضوابط الاستثمار في صكوك المرابحة

يوضح الجدول (١) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمدى التزام المصارف الإسلامية الكويتية بضوابط الاستثمار في صكوك المرابحة، وذلك من خلال إجابات عينة الدراسة على الأسئلة المخصصة في الاستبانة. وقد تم معالجة هذا المتغير من خلال ستة عبارات حققت وسطا حسابيا عاما (٣,٧٩) وبما أن المتوسط الحسابي العام اكبر من (٣) فيمكن القول بأن المصارف الإسلامية الكويتية تلتزم بضوابط الاستثمار في صكوك المرابحة بدرجة مرتفعة. ويلاحظ من الجدول أن العبارة التي تنص على أن " المصرف يتقيد بالحضور عند استلام العميل للبضاعة لتعزيز الجوانب الإيجابية في التعامل المصرفي الإسلامي" جاءت في المرتبة الأولى، إذ حققت وسطا حسابيا قدره (٤,٠١)، تلاها أن العبارة التي تنص على أن " المصرف يدرس جميع الظروف التي تؤثر على عملية المرابحة سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو تجارية الحالية منها والمستقبلية " بوسط حسابي (٣,٩٨)، وجاء في المرتبة الثالثة العبارة التي تنص على أن " هناك وضوح ومكاشفة بين المصرف والعميل حول ما تم الاتفاق عليه عند شراء البضاعة حسب التمويل الإسلامي"، والجدول السابق يظهر بقية النتائج فيما يتعلق بالمتوسطات الحسابية التي تم التوصل إليها.

ت	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	الترتيب
٧	يصدر المصرف نشرة حول تحدد طبيعة المشروع أو نوع النشاط الذي تستثمر فيه حصيلة الصكوك ومدة هذا الاستثمار، والأرباح المتوقعة منه وطريقة توزيعها بين المضارب وحملة الصكوك	3.63	.617	متوسطة	٥
٨	يعقد المصرف مضاربات مع أصحاب حسابات الاستثمار ويتم الإعلان عن قبوله لتلك الأموال من اجل أن يستثمرها ويقتسم الأرباح المتأتية من استثمارها حسبما تم الاتفاق عليه	4.11	.660	مرتفعة	١
٩	يعقد المصرف مضاربات بصفته رب المال أو نيابة عن أصحاب حسابات الاستثمار مع الحرفيين من الزراعيين والصناعيين وغيرهم	3.78	.705	مرتفعة	٤
١٠	يفصح المصرف عن السياسات التي يتبعها في استخدام واستغلال الأموال التي يتم المضاربة فيها سواء الأموال الذاتية أو تلك المشتركة للبنك وأموال المودعين	3.59	.712	متوسطة	٦
١١	يتداول المصرف صكوك المضاربة بعد قفل باب الاكتتاب وتخصيص صكوك واستثمار حصيلتها حتى تاريخ التصفية	3.85	.693	مرتفعة	٣
١٢	يطرح المصرف أوراق مالية تمكن حملة صكوك المضاربة من الحصول على جزء من الربح، والمضارب يحصل على الجزء الآخر	3.96	.675	مرتفعة	٢
	ضوابط الاستثمار في صكوك المضاربة	3.82		مرتفعة	

الجدول ٢: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمدى التزام المصارف الإسلامية الكويتية بضوابط الاستثمار في صكوك المضاربة

يوضح الجدول (٢) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمدى التزام المصارف الإسلامية الكويتية بضوابط الاستثمار في صكوك المضاربة، وذلك من خلال إجابات عينة الدراسة على الأسئلة المخصصة في الاستبانة.

وقد تم معالجة هذا المتغير من خلال ستة عبارات حققت وسطا حسابيا عاما (٣,٨٢) وبما أن المتوسط الحسابي العام اكبر من (٣) فيمكن القول بأن المصارف الإسلامية الكويتية تلتزم بضوابط الاستثمار في صكوك المضاربة بدرجة مرتفعة. ويلاحظ من الجدول أن العبارة التي تنص على أن " المصرف يعقد مضاربات مع أصحاب حسابات الاستثمار ويتم الإعلان عن قبوله لتلك الأموال من اجل أن يستثمرها ويقتسم الأرباح المتأتية من استثمارها حسبما تم الاتفاق عليه " جاءت في المرتبة الأولى، إذ حققت وسطا حسابيا قدره (٤,١١)، تلاها أن العبارة التي تنص على أن " المصرف يطرح أوراق مالية تمكن حملة صكوك المضاربة من الحصول على جزء من الربح، والمضارب يحصل على الجزء الآخر " بوسط حسابي (٣,٩٦)، وجاء في المرتبة الثالثة العبارة التي تنص على أن " المصرف يتداول صكوك المضاربة بعد قفل باب الاكتتاب وتخصيص صكوك واستثمار حصيلتها حتى تاريخ التصفية "، والجدول السابق يظهر بقية النتائج فيما يتعلق بالمتوسطات الحسابية التي تم التوصل إليها.

ت	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	الترتيب
١٣	يدخل المصرف الشريك الممول في المشروعات ذات الدخل المتوقع	3.58	.710	متوسطة	٦
١٤	يحتفظ المصرف بحقه بجزء من الدخل المتفق عليه عند إبرام اتفاق مع شريك	3.91	.659	مرتفعة	٢
١٥	يقوم المصرف بإبرام اتفاق مع شريك بحيث يحصل المصرف الإسلامي على حصة معينة من صافي الدخل الذي يتحقق بالفعل	4.04	.643	مرتفعة	١
١٦	يخصص المصرف جزء من صافي الدخل لتسديد الأصل الذي قدمه من التمويل	3.72	.692	مرتفعة	٤
١٧	يحتفظ المصرف بحصته من ناتج الدخل كعائد للتمويل	3.82	.681	مرتفعة	٣
١٨	يتم تقسيم ناتج الدخل إلى حصة العميل الشريك وحصة تسديد أصل التمويل	3.63	.683	متوسطة	٥
	ضوابط الاستثمار في صكوك المشاركة	3.78	مرتفعة		

الجدول ٣: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمدى التزام المصارف الإسلامية الكويتية بضوابط الاستثمار في صكوك المشاركة

يوضح الجدول (٣) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمدى التزام المصارف الإسلامية الكويتية بضوابط الاستثمار في صكوك المشاركة، وذلك من خلال إجابات عينة الدراسة على الأسئلة المخصصة في الاستبانة. وقد تم معالجة هذا المتغير من خلال ستة عبارات حققت وسطا حسابيا عاما (٣,٧٨) وبما أن المتوسط الحسابي العام اكبر من (٣) فيمكن القول بأن المصارف الإسلامية الكويتية تلتزم بضوابط الاستثمار في صكوك المشاركة بدرجة مرتفعة. ويلاحظ من الجدول أن العبارة التي تنص على أن " المصرف يقوم بإبرام اتفاق مع شريك بحيث يحصل المصرف الإسلامي على حصة معينة من صافي الدخل الذي يتحقق بالفعل " جاءت في المرتبة الأولى، إذ حققت وسطا حسابيا قدره (٤,٠٤)، تلاها أن العبارة التي تنص على أن " المصرف يحتفظ بحقه بجزء من الدخل المتفق عليه عند إبرام اتفاق مع شريك " بوسط حسابي (٣,٩١)، وجاء في المرتبة الثالثة العبارة التي تنص على أن " يحتفظ المصرف بحصته من ناتج الدخل كعائد للتمويل "، والجدول السابق يظهر بقية النتائج فيما يتعلق بالمتوسطات الحسابية التي تم التوصل إليها.

وقد تم اختبار فرضيات البحث باستخدام اختبار t . test والجدول التالي (٤) يبين النتائج التي تم الحصول عليها عند اختبار الفرضيات:

المتغير	قيمة t المحسوبة	قيمة t الجدولية	قيمة p المعنوية Sig-t	القرار الإحصائي
ضوابط الاستثمار في صكوك المرابحة	٦,٢٤	١,٦٧١	0.000	رفض العدمية
ضوابط الاستثمار في صكوك المضاربة	٤,٩٥	١,٦٧١	0.000	رفض العدمية
ضوابط الاستثمار في صكوك المشاركة	٧,١٤	١,٦٧١	0.000	رفض العدمية

الجدول ٤: نتائج اختبار t . test للفرضيات

يتضح من البيانات الواردة في الجدول السابق (٤) ما يلي:

١. أن قيمة t المحسوبة هي (٦,٢٤) وقيمتها الجدولية (١,٦٧١) وبمقارنة قيمة t المحسوبة بقيمة t الجدولية، يتبين أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، وهذا ما تؤكده قيمة الدلالة .Sig المعنوية تساوي صفراً وهي ذات دلالة إحصائيا، لذلك فإنه يتم قبول الفرضية البديلة التي تنص على " أن المصارف الإسلامية الكويتية تلتزم بضوابط الاستثمار في صكوك المرابحة كأحد صيغ الصكوك الإسلامية.

٢. أن قيمة t المحسوبة هي (٤,٩٥) وقيمتها الجدولية (١,٦٧١) وبمقارنة قيمة t المحسوبة بقيمة t الجدولية، يتبين أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، وهذا ما تؤكده قيمة الدلالة .Sig المعنوية تساوي صفراً

وهي ذات دلالة إحصائيا، لذلك فإنه يتم قبول الفرضية البديلة التي تنص على " أن المصارف الإسلامية الكويتية تلتزم بضوابط الاستثمار في صكوك المضاربة كأحد صيغ الصكوك الإسلامية.

٣. أن قيمة t المحسوبة هي (٧,١٤) وقيمتها الجدولية (١,٦٧١) وبمقارنة قيمة t المحسوبة بقيمة t الجدولية، يتبين أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، وهذا ما تؤكده قيمة الدلالة .Sig المعنوية تساوي صفراً وهي ذات دلالة إحصائيا، لذلك فإنه يتم قبول الفرضية البديلة التي تنص على " أن المصارف الإسلامية الكويتية تلتزم بضوابط الاستثمار في صكوك المشاركة كأحد صيغ الصكوك الإسلامية.

مناقشة النتائج

أولا: أظهرت النتائج أن المصارف الإسلامية الكويتية تلتزم بضوابط الاستثمار في صكوك المرابحة كأحد صيغ الصكوك الإسلامية وبدرجة مرتفعة. وتبين أن هذه المصارف تتقيد بالحضور عند استلام العميل للبضاعة لتعزيز الجوانب الإيجابية في التعامل المصرفي الإسلامي، وتبين أن المصرف يدرس جميع الظروف التي تؤثر على عملية المرابحة سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو تجارية الحالية منها والمستقبلية وأن هناك وضوح ومكاشفة بين المصرف والعميل حول ما تم الاتفاق عليه عند شراء البضاعة حسب التمويل الإسلامي.

ويرى الباحث أن التزام المصارف الإسلامية الكويتية بضوابط الاستثمار في صكوك المرابحة تعكس التوجهات نحو تكوين البيئة الاستثمارية المصرفية الإسلامية الجاذبة، والبيئة الاستثمارية المناسبة التي تعني استقرار البناء الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع، واستقرار الأنظمة المتعلقة بالاستثمار في صكوك المرابحة ووضوحها، ووجود قدر عال من الشفافية وسهولة الحصول على المعلومات والبيانات اللازمة، علاوة على وجود درجة عالية من السلامة الإدارية والمالية، وقلة الإجراءات الروتينية المعقدة.

ثانيا: أظهرت النتائج أن المصارف الإسلامية الكويتية تلتزم بضوابط الاستثمار في صكوك المضاربة كأحد صيغ الصكوك الإسلامية وبدرجة مرتفعة. وتبين أن هذه المصارف تعقد مضاربات مع أصحاب حسابات الاستثمار ويتم الإعلان عن قبوله لتلك الأموال من اجل أن يستثمرها ويقتسم الأرباح المتأتية من استثمارها حسبما تم الاتفاق عليه، وأنها تطرح أوراق مالية تمكن حملة صكوك المضاربة من الحصول على جزء من الربح، والمضارب يحصل على الجزء الآخر، كذلك تبين أن هذه المصارف يتداول صكوك المضاربة بعد قفل باب الاكتتاب وتخصيص صكوك واستثمار حصيلتها حتى تاريخ التصفية.

ويرى الباحث أن الالتزام بضوابط الاستثمار في صكوك المرابحة يعزز من قدراتها على مواجهة التهديدات المحتملة التي تمثلها ضوابط الاستثمار في هذا النوع من الصكوك، فهناك فرصاً متاحة أمام هذه المصارف توفرها صكوك المرابحة على مستوى الابتكار والتطوير في الخدمات المصرفية، وهذا مؤشر على أهمية صياغة إستراتيجية تمويلية بالاعتماد على مضامين تربطها بمواجهة الأمور المالية والاقتصادية، حيث تحتاج إلى التركيز على توجيهات واضحة ومحددة يمكنها الاستجابة السريعة لمتطلبات السوق المصرفي الإسلامي من

خلال بناء الإستراتيجية التمويلية القادرة على النجاح في تحديد الأولويات الرئيسة والاستمرار في تطوير وإيجاد القيمة المضافة للمصرف.

ثالثا: أظهرت النتائج أن المصارف الإسلامية الكويتية تلتزم بضوابط الاستثمار في صكوك المشاركة كأحد صيغ الصكوك الإسلامية وبدرجة مرتفعة. وتبين أن هذه المصارف تقوم بإبرام اتفاق مع شريك بحيث يحصل المصرف الإسلامي على حصة معينة من صافي الدخل الذي يتحقق بالفعل، وأنها تحتفظ بحقها بجزء من الدخل المتفق عليه عند إبرام اتفاق مع شريك وتبين أيضا أن هذه المصارف تحتفظ بحصتها من ناتج الدخل كعائد للتمويل.

ويرى الباحث أن الالتزام بضوابط الاستثمار في صكوك المشاركة هي عملية معقدة تتطلب تفكيراً وتأملاً مستمراً، وخطة للعمل وإعادة تقييم مستمرة ومراجعة دورية لأسلوب الاستثمار في صكوك المشاركة، وهذا يتطلب الفحص والدراسة المستمرة والشاملة لضوابط الاستثمار في هذا النوع من الصكوك، وتحليل الظروف والعوامل المؤثرة على تلك الضوابط مستقبلاً، والاستعداد لدراسة حالات الغموض والخلاف التي تنجم عن تطبيق الخطة أو الرؤية الاستثمارية المتعلقة بهذا الأسلوب الاستثماري، والتعديل المستمر للخطة وفقاً للمتغيرات.

نتائج البحث

أظهرت نتائج الدراسة أن المصارف الإسلامية الكويتية تلتزم بضوابط الاستثمار في صكوك المرابحة و المضاربة والمشاركة بدرجة مرتفعة. كما أظهرت النتائج إلتزام المصارف الإسلامية الكويتية بضوابط الاستثمار في صكوك المرابحة و المضاربة و المشاركة بدلالة احصائية (٠,٠٠٠)، حيث أظهرت المصارف الإسلامية الكويتية إلتزاما اكبر نحو ضوابط الاستثمار في صكوك المشاركة متبوعا بضوابط الاستثمار في صكوك المرابحة ثم ضوابط الاستثمار في صكوك المضاربة.

التوصيات

يقدم الباحث التوصيات الآتية:

أولا: ضرورة تشجيع المصارف الإسلامية الكويتية على الالتزام بضوابط الاستثمار في صكوك المرابحة كأحد صيغ الصكوك الإسلامية من خلال القيام بما يلي:

١. تطبيق إجراءات تأخذ بعين الاعتبار مقدار الضرر الفعلي من عملية المرابحة للآمر بالشراء في حالة إلزام العميل بالوعد.
٢. الالتزام بالقواعد الشرعية العامة المتعلقة بضمان الخسارة في الظروف المتغيرة بعد تملك السلعة.
٣. تحليل ودراسة جميع البيانات المالية التي يقدمها العميل بشكل يتوافق مع الشريعة الإسلامية.

ثانيا: السعي الجاد من قبل المصارف الإسلامية الكويتية لتبني ضوابط الاستثمار في صكوك المضاربة كأحد صيغ الصكوك الإسلامية وذلك من خلال زيادة الاهتمام بالجوانب الآتية:

١. الإفصاح عن السياسات التي يتبعها المصرف في استخدام واستغلال الأموال التي يتم المضاربة فيها سواء الأموال الذاتية أو تلك المشتركة للبنك وأموال المودعين.
٢. إصدار نشرة حول تحدد طبيعة المشروع أو نوع النشاط الذي تستثمر فيه حصيلة الصكوك ومدة هذا الاستثمار، والأرباح المتوقعة منه وطريقة توزيعها بين المضارب وحملة الصكوك.
٣. عقد المصرف للمضاربات بصفته رب المال أو نيابة عن أصحاب حسابات الاستثمار مع الحرفيين من الزراعيين والصناعيين وغيرهم.

ثالثا: إتباع المصارف أساليب وطرق لترشيد النفقات والمصاريف الجارية والاستثمارية مع ضرورة القيام بترتيب الأولويات بالمشاركة بشكل يتوافق مع الضروريات المتعلقة بضوابط الاستثمار في صكوك المشاركة كأحد صيغ الصكوك الإسلامية. وذلك من خلال التركيز على ما يلي:

١. دخول المصرف الشريك الممول في المشروعات ذات الدخل المتوقع.
٢. تقسيم ناتج الدخل إلى حصة العميل الشريك وحصة تسديد أصل التمويل.
٣. تخصيص المصرف لجزء من صافي الدخل لتسديد الأصل الذي قدمه من التمويل.

رابعا: إنشاء دائرة مستقلة في المصارف الإسلامية الكويتية تتولى وضع الخطط والسياسات والبرامج اللازمة التي تعزز من درجة الالتزام بضوابط الاستثمار في الصكوك الإسلامية.

خامسا: توثيق الروابط بين المصارف الإسلامية الكويتية في الدول العربية والبلدان الأخرى للتعاون في مجالات الرقابة، والمعايير المحاسبية، وإدارة السيولة الفائضة، وغيرها من المجالات المهمة، مما سيزيد من مقدرتها على الالتزام بضوابط الاستثمار في الصكوك الإسلامية.

المراجع

أحمد. عبدالحى محمد أحمد. ٢٠١٨. أهمية تطبيق معيار المرابحة والمرابحة للآمر بالشراء ومدى الإفصاح في القوائم المالية للبنوك الإسلامية. رسالة ماجستير. جمهورية السودان: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات التجارية.

بدوي. عبد المطلب. ٢٠٠٧. التوريق كأداة من أدوات تطوير البورصة المصرية. بحث مقدم في مؤتمر أسواق الأوراق المالية والبورصات: آفاق وتحديات المنعقد في دبي.

البشير. محمد إسماعيل الشيخ. ٢٠١٥. الإفصاح المحاسبي عن مخاطر صيغ التمويل الإسلامية في ضوء المعايير المحاسبية الإسلامية (دراسة تحليلية تطبيقية على صيغتي المرابحة والسلم). رسالة ماجستير في المحاسبة. السودان: كلية التجارة. جامعة كردفان.

البلتاجي محمد. ٢٠١٥. نحو بناء نموذج محاسبي لتقويم وسائل الاستثمار في البنوك الإسلامية (المرابحة. المضاربة. المشاركة). دراسة مقدمة إلى الندوة الدولية بعنوان (نحو ترشيد مسيرة البنوك الإسلامية) المنعقدة في دولة الإمارات العربية المتحدة – دبي، خلال الفترة الممتدة من ٣-٥ سبتمبر ٢٠١٥.

الجلف. محمد. ٢٠١٦. المنهج المحاسبي لعمليات المرابحة في المصارف الإسلامية. القاهرة: منشورات المعهد العالمي للفكر الإسلامي.

حسان ، حامد حسين. ٢٠١٨. صكوك الاستثمار ، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. المنامة، البحرين: دار الوسط للنشر والتوزيع.

دماج. محمد زكريا أمين. ٢٠١٩. صناعة التمويل الأصغر وأثرها على المجتمع: دراسة تطبيقية في اليمن. أطروحة دكتوراه. كوالالمبور: جامعة الملايا.

الدماغ. زياد جلال. ٢٠١٢. الصكوك الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية. عمَّان :دار الثقافة للنشر والتوزيع.

ربابعة. عدنان محمد يوسف. وكيوان. تسنيم حسين علي. ٢٠١٨. توليد النقود في المصارف الإسلامية: دراسة مقارنة بالمصارف التقليدية. دراسات. علوم الشريعة والقانون. المجلد. ٤٥. العدد. ٢. ص١٧٨-١٩٦.

الرشيدي. أحمد فهد. ٢٠١٥. عمليات التورق وتطبيقاتها الاقتصادية في المصارف الإسلامية. عمان: دار النفائس للنشر والتوزيع.

مدحت. صادق. ٢٠١٥. أدوات وتقنيات مصرفية. مصر: دار غريب للنشر والتوزيع.

نقاشي. محمد إبراهيم. ٢٠٠٦. عملية التصكيك ودورها في تحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية. كوالالمبور: بحث مقدم في المؤتمر العالمي عن مقاصد الشريعة الإسلامية وسبل تحقيقها في المجتمعات المعاصرة.

وحيد. أحمد زكريا. ٢٠١٠. دليلك إلى العمل المصرفي. حلب. سوريا: دار البراق للنشر والتوزيع والطباعة.

REFERENCES

Ahmad, ‘Abd al-Hayy Muhammad. 2018. *Ahammiyyah Tatbiq Mi‘yar al-Murabahah wa al-Murabahah li al-Amir bi al-Shura’ wa Mada al-Ifsah fi al-Qawa’im al-Maliyyah li al-Bunuk al-Islamiyyah.* Risalah Majistir. Jumhuriyyah al-Sudan: Jami‘ah al-Sudan li al-‘Ulum wa al-Tiknulujiyya, Kulliyyah al-Dirasat al-Tijariyyah.

Badawiyy, ‘Abd al-Mutallib. 2007. *al-Tawriq Ka Adah min Adawat Tatwir al-Bursah al-Misriyyah.* Baht Muqaddam Fi Mu’tamar Aswaq al-Awraq al-Maliyyah wa al-Bursat: Afaq wa Tahdidat al-Mun‘aqid fi Dubayy. Sanah 2007.

al-Baltajiyy Muhammad. 2015. *Nahw Bina' Namuzaj Muhasabiyy Li Taqwim Wasa'il al-Istithmar Fi al-Bunuk al-Islamiyyah (al-Murabahah. al-Mudarabah. al-Musharakah). Dirasah Muqaddimah ila Nadwah al-Dawliyyah bi 'Unwan (Nahw Tarshid Masirah al-Bunuk al-Islamiyyah).* al-Mun'aqidah fi Dawlah al-Immarat al-'Arabiyyah al-Muttahidah-Dubayy, Khilal al-Fatrah al-Mumtaddah min 3-5 September 2014.

al-Bashir. Muhammad Isma'il Shaykh. 2015. *al-Ifsah al-Muhasabiyy 'an Mukhatir Sighu al-al-Tamwil al-Islamiyyah fi Daw'i al-Ma'ayir al-Muhasabiyyah al-Islamiyyah (Dirasah Tahliliyyah Tatbiqiyyah 'ala Sighatiyy al-Muraja'ah wa al-Sulam).* Risalah Majistir fi al-Muhasabah. al-Sudan: Kulliyyah al-Tijarah, Jami'ah Kurdufan.

al-Dimagh, Zayyad Jalal. 2012. al-Sukuk al-Islamiyyah wa Dawriha fi al-Tanmiyyah al-Iqtisadiyyah. 'Amman: Dar al-Thaqafah li al-Nashr wa al-Tawzi'.

Dimaj, Muhammad Zakariyya Amin. 2019. *Sina'ah al-Tamwil al-Asghar wa Athariha 'ala al-Mujtama': Dirasah Tatbiqiyyah fi al-Yaman.* Atruhah Dukturah. Kuala Lumpur: Jami'ah Malaya.

al-Julf, Muhammad. 2016. *al-Manhaj al-Muhasabiyy li 'ilmiyyat al-Murabah fi al-Masarif al-Islamiyyah.* al-Qahirah: Manshurat al-Ma'had al-'Alamiyy li al-Fikr al-Islamiyy.

Hasan, Hamid Husayn. 2018. *Sukuk al-Istithmar, Hay'ah al-Muhasabah wa al-Muraja'ah li al-Mu'assasat al-Maliyyah al-Islamiyyah.* al-Manamah, al-Bahrayn: Dar al-Wust li al-Nashr wa al-Tawzi'.

Madahat, Sadiq. 2015. *Adawat wa Taqniyyat Masrafiyyah.* Misr: Dar Gharib.

Mashal, M Ahamad. 2019. *Islamic Financial in the Global Financial System*. Asian Economic and Financial Review, 1(2), 207-223.

Mohammed, A., A. 2012. *The State and Future of Islamic Banking on the World Economic Scene*. Washington D.C: Luncheon co – hosted by the Arab Bankers Association of North America and the Middle East Institute, 30 Sept, 12-13.

Nuqashiyy, Muhammad Ibrahim. 2006. *'Amaliyyah al-Taskik wa Dawriha fi Tahqiq Maqasid al-Shari'ah al-Islamiyyah.* Kuala Lumpur: Bahth Muqaddam fi al-Mu'tamar al-'Alamiyy 'an Maqasid al-Shari'ah al-Islamiyyah wa Subula Tahqiqiha fi al-Mujtama'at al-Mu'asirah.

Rababi'ah, 'Adnan Muhammad Yusuf, wa Kiwan, Tasnim Husayn 'Aliyy. 2018. *Tawlid al-Nuqud fi al-Masarif al-Islamiyyah: Dirasah Muqaranah bi al-Masarif al-Taqlidiyyah.* Dirasat 'Ulum al-Shari'ah wa al-Qanun, Mjld 45, 'Adad 2, S. 178-196.

al-Rashidiyy, Ahmad Fahd. 2015. *'Amaliyyat al-Tawraq wa Tatbiqatiha al-Iqtisadiyyah fi al-Masarif al-Islamiyyah.* Dar al-Nafa'is li al-Nashr wa al-Tawzi'.

Wahid, Ahmad Zakariyya. 2010. *Dalilka ila al-'Amal al-Masrafiyy.* Halab, Surya: Dar al-Buraq.

أسماء المحكمين لأداة الدراسة لمقابلة المستجيبين

م	الاسم	الوظيفة	سنوات الخبرة	موعد المقابلة
١	محمد عبدالمنعم	رئيس فريق بيع مباشر– بيت التمويل الكويتي	٨	٢٠٢٢/٣/٢٨
٢	احمد جمال	مسؤل اول بيع مباشر – بيت التمويل الكويتي	٦	٢٠٢٢/٤/٤
٣	مشعل ثامر	مسؤل اول بيع مباشر – بيت التمويل الكويتي	٥	٢٠٢٢/٤/٧

إنكار

الآراء الواردة في هذه المقالة هي آراء المؤلف. القناطر: مجلة الدراسات الإسلامية العالمية لن تكون مسؤولة عن أي خسارة أو ضرر أو مسؤولية أخرى بسبب استخدام مضمون هذه المقالة.